الفصل الأول

مسار التنمية البشرية في اليمن

مدخل عام:

يواجه اليمن الحديث تحديات ومصاعب اقتصادية وإنمائية كبيرة ومهولة في زمن يعيش فيه العالم مستويات متقدمة من الرقي والتقدم الاقتصادي والحضاري، حيث ارتبط مسار التجربة التنموية في اليمن بأنماط الأحداث الحافلة بالمعاناة والنزاعات والاضطرابات الأمنية والسياسية والعسكرية غير المواتية لظروف البلاد الاقتصادية والإنمائية، والتي كثيراً ما تسببت في إعاقة حركة التنمية وأحدثت انتكاسات متكررة، وأضعفت عملية النمو وحملت الاقتصاد الوطني والمجتمع الكثير من الخسائر، وبالتالي استنزاف موارد البلاد وإهدار المال العام لتمويل تلك المظاهر المناهضة لعملية النمو والتنمية، واستمرار تصنيف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً والأدنى في مستوى التنمية البشرية حسب ما تشير إليه تقارير التنمية المحلية والدولية.

ومع ذلك يظل هذا الوضع وضعاً استثنائياً إذا ما أخذ في الاعتبار حجم المقومات الحضارية والإنسانية التي يتمتع بها الإنسان اليمني وما تحتويه الأرض اليمنية من مزايا وإمكانات بشرية ومادية وثقافية تؤهل اليمن لأخذ مكانتها المناسبة في عالم اليوم، حيث استطاع اليمن القديم أن يحقق لنفسه مستوىً رفيعاً من النماء والرقي والتطور في حياته الاقتصادية والاجتماعية، وأن يشيّد أشهر الحضارات العربية والإنسانية العريقة والمرموقة في تاريخ المنطقة والعالم القديم، والتي كانت في الوقت نفسه أصل العرب، ومصدر هجراتهم التاريخية التي عمّرت مواطن الحضارة العربية القديمة.

إطار (1-1) دليل التنمية البشرية

ينطوي هذا الدليل على ثلاثة أبعاد أو متغيرات رئيسية هي: الحياة الطويلة والصحية للإنسان، ومستوى المعرفة والتحصيل العلمي للإنسان، ومستوى المعيشة اللائقة بالإنسان.

هذا الفصل يركز على تحليل وإبراز ما يتميز به اليمن من ذاتية حضارية ومعتقدات دينية وسمات أخلاقية، وما يمتلكه من موارد بشرية واقتصادية ومزايا جغرافية ومناخية يستطيع تطويعها في سبيل بناء ما يلائمه من أنماط التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي مع المحافظة على هويته وذاتيته الحضارية المستقلة، وبما يمكنه كمجتمع حضاري من أن يحقق لنفسه سبل العيش الكريم والحياة الآمنة، ويواصل السير نحو المزيد من الرفعة والتقدم، وهذا يتطلب من كافة التكوينات الجماهيرية والرسمية داخل المجتمع والدولة بذل المزيد من الجهود الوطنية الجادة والمخلصة في سبيل مواجهة تحديات التنمية والتخفيف من حدة الفقر.

أولاً: أبعاد التنمية البشرية:

أظهرت تجارب التنمية طوال ما يقارب من أربعة عقود في كثير من بلدان العالم، والبلدان النامية على وجه الخصوص والأقل نمواً، إهمال البعد الإنساني للتنمية في تلك التجارب والتي اهتمت بعملية النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية.

ومنذ عام 1990م أخذ مصطلح التنمية البشرية يفرض نفسه في أدبيات التنمية والفكر الاقتصادي، كمفهوم جديد بدلاً عن المفهوم الكلاسيكي لمصطلح التنمية الاقتصادية الذي اهتم بعملية النمو الاقتصادي للناتج القومي ونصيب الفرد منه. ويتكامل مفهوم التنمية البشرية مع مفهوم التنمية الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، حيث يركز مفهوم التنمية الاقتصادية على هدف التنمية وهو زيادة الناتج القومي الإجمالي، بينما يركز مفهوم التنمية البشرية على توسيع خيارات وسيلة التنمية وهم البشر.

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية ما بين صفر وواحد صحيح. وكلما اقترب الدليل من الواحد الصحيح كانت الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية وبالتالي قلت المسافة التي يتعين على الدولة أن تقطعها لتحقيق الحد المرغوب (المستهدف) من التنمية البشرية.

• التنمية البشرية من منظور البعد الإنساني:

إن تزايد الاهتمام العالمي بمفهوم التنمية البشرية، كنموذج متكامل لتنمية شاملة ومستدامة قابلة للقياس والمتابعة، هو انعكاس طبيعي لما شاب نماذج التنمية الاقتصادية المستندة على عملية النمو الاقتصادي بمفهومه الكلاسيكي من تغييب لمكانة ودور الإنسان وحقوقه الأساسية في عملية التنمية، والتي توارت في غمار التوجه نحو الاهتمام بالنمو الاقتصادي أولاً، ثم في غمار الاهتمام ببرامج الإصلاح الاقتصادي وبسياسات التثبيت والتكّيف الهيكلي ثانياً، والتي يتبناها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بهدف تحقيق التوازنات المالية والنقدية على حساب أحقية البشر في العيش بكرامة، وأسهمت في تدهور مستوى تنميتهم بدلاً من تحسينها.

وقد سلّطت تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الضوء على أهمية البعد الإنساني لمفهوم التنمية الشاملة بشقيه المادي والبشري، ولصقل وتعميق البعد الإنساني لمعنى التنمية الحقيقية، وجعله خاضعاً للقياس والمتابعة عاماً بعد آخر، بحيث يكون العالم ودوله على بينة مما يحدث من تغيرات في مجمل أوضاع التنمية البشرية وفي عناصر ومسار اتجاهات تطورها. ولذا فقد كان الاهتمام بمسائل التعليم والتدريب والرعاية الصحية من منظور التنمية

الاقتصادية للعنصر البشري يعد استثماراً في بناء الإنسان وتطويراً لطاقاته كأحد عناصر الإنتاج.

إطار (1-2) التنمية البشرية

هي عملية بناء البشر وتوسيع مداركهم وخياراتهم المتاحة، كما أنها عملية تطوير للتنظيم المجتمعي بما يسمح للناس بتنمية قدراتهم وتطوير طاقاتهم والانتفاع بما يتاح لهم من الخيارات، دون إهدار لحق الأجيال القادمة وتمكنهم من الحصول على قدر كاف ومتوازن مما هو متاح لدى المجتمع من الموارد الطبيعية والاقتصادية.

• التنمية البشرية كمدلول أخلاقي ومادي متكامل للتنمية الشاملة والمستدامة:

إن التنمية البشرية الحقة هي التنمية الشاملة والمستدامة التي تُعنى ببناء القدرات البشرية وتوسيع المعارف والثقافات والأخلاقيات واستثمارها بما ينسجم مع روح العقيدة والتراث الحضاري والإنساني، كما تُعنى بكل جوانب الحياة الإنسانية وبكل عناصر الرخاء والتقدم المادي والروحي أو المعنوي لمختلف أجناس وأفراد شعوب وأمم العالم في الحاضر والمستقبل. وتعني التنمية البشرية إحداث العديد من التغيرات والتحولات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية، المستندة إلى نتاج تراث ثقافي وحضاري للمجتمع الذي تتم فيه. وعلى البشر في هذا المجتمع أن يجتهدوا في إيجاد النمط الأسلم والأكثر ملاءمة لمجتمعهم، في ظل خصوصياته وثقافاته المجتمعية، دون انعزال عن العالم وتطوراته.

• النمو الاقتصادي كشرط ضروري للتنمية وغير كافٍ لتحقيقها:

تؤكد الكثير من أدبيات التنمية على أن النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً للتنمية البشرية ومحركاً للتطور الاجتماعي والثقافي، ولكنه غير كافٍ لتحقيقها بدون عدالة التوزيع التي تعد متطلباً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية. ويشير تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1996م إلى وجود صلة غير مباشرة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية تتولد من خلال السياسات العامة للدولة التي يمكن أن تعزز بعضها لتحقق النمو الاقتصادي المرغوب والمؤدي بدوره إلى تحسين التنمية البشرية.

إطار (1-3) أصناف النمو الاقتصادي غير المستحبة

1. النمو العقيم الذي لا يخلق فرص عمل وتزداد معه البطالة بكل شرورها ومخاطرها الاجتماعية والسياسية.
2. النمو غير الرحيم الذي يستفيد من ثماره الأغنياء دون غيرهم تاركاً الكثير من الناس يتساقطون تحت خط الفقر.
3. النمو المكبوت الذي لا يقترن بالديمقراطية والتنمية السياسية.
4. النمو بلا هوية، الذي يهمش الهوية الثقافية للمجتمع من خلال استيراد الأنماط الغربية للحياة.
5. النمو بلا مستقبل الذي يكون متحيزاً لصالح الجيل الحاضر على حساب الأجيال القادمة .

• التنمية البشرية من منظور بيئي:

إن مدلول استدامة التنمية البشرية يعني بالضرورة التوصل إلى علاقة منسجمة بين البشر وأنشطتهم الإنتاجية والاستهلاكية من ناحية، وبين الموارد البيئية وأنساقها الطبيعية من ناحية أخرى. وإذا كانت تقارير التنمية البشرية قد أسهمت في تسليط الضوء على البعد الإنساني، فإنها قد أسهمت كذلك في إبراز البعد البيئي، بحيث اتسع الحديث من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة أو المتواصلة والمتجددة ذاتياً والتي تعني أن لا تكون التنمية لصالح الأجيال الحاضرة على حساب مصالح الأجيال القادمة.

إطار (1-4) البعد البيئي للتنمية

يتمثل في المحافظة على سلامة البيئة، وتجنب الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، وعدم الإهدار للثروات الوطنية أو الاستنزاف لمصادر التمويل والتوسع في عملية الاقتراض واللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي قد ترهق حياة الأجيال المستقبلية وتحملها بأعباء ديون ليست طرفاً فيها.

إن قضية الاستدامة البيئية للتنمية تعني في جوهرها ضرورة تمكين الناس من التحكم في مصائرهم والمشاركة في ثمار التنمية، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بكل جوانب حياتهم وشئون بيئتهم، وما يرتبط بها من نظم وهياكل مؤسسية ملائمة.

• البعد التاريخي للتنمية في اليمن.

قديماً عاش اليمن ولفترات طويلة تاريخاً حافلاً بالازدهار والرقي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية والدينية، ولا تزال شواهد ومعالم تلك الحضارة ماثلة للعيان حتى اليوم، ولقد ذاع صيتها في تاريخ العالم القديم والمتمثلة في مجال تنمية وتطوير أساليب الزراعة ونظم والري، حيث أرتبط تاريخ

ازدهار اليمن ولفترات طويلة بازدهار الزراعة واشتهار اليمن كبلد زراعي ينعم أهله بالكثير من المنجزات والموارد الزراعية التي تمكنوا بفضلها من تحويل بلدهم ذات التضاريس والظروف الطبيعية القاسية والمتغيرة إلى أرض خضراء زاهية بجمالها الطبيعي المثير وبجودة محاصيلها وثراء مواطنيها ورقيهم الحضاري المشهود والعريق لزمن طويل من تاريخ العالم القديم. وهذا ما جعل قدماء الإغريق وغيرهم من فلاسفة وكتاب العالم القديم يطلقون على اليمن اسم العربية السعيدة، وهذا ما أكده القرآن الكريم، بقولة تعالى (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية، جنتان عن يمين وشمال، كلوا من رزق ربكم واشكروا له، بلدة طيبة ورب غفور) {سورة سبأ الآية (15)}.

كما أسهم اليمنيون في تطوير الصناعة واحتراف العديد من المهن الحرفية واليدوية، وكان لهم دور تاريخي كبير، في تسيير القوافل التجارية وحمايتها، وفي خدمة وتنشيط الملاحة البحرية والبرية والتي كان لها الفضل في تعزيز وتطوير سبل التبادل الاقتصادي، وتقوية عرى الترابط والتواصل الحضاري الثقافي والديني بين شرق وغرب شعوب وبلدان العالم القديم، إلى جانب النبوغ في مجال التخطيط العمراني وإجادة أعمال البناء والفنون المعمارية والهندسية البديعة والمشهودة في عدة مدن من مدن اليمن التاريخية القديمة، التي ما تزال تنفرد بمعالمها التراثية والتاريخية العريقة والقيمة حتى اليوم، كما لا تزال محافظة على روعة جمالها ورونق مظهرها العام وسلامة بيئتها المعمارية وضبط علاقاتها الطبيعية والبشرية واستخداماتها الشاملة لكل الوظائف التي تتصف بها المدن الحضرية النموذجية.

كل هذه الأعمال والمنجزات الحضارية المرموقة والأصيلة وذات القيمة التاريخية والتراثية الهامة، إنما تكشف بطبيعة الحال مدى عظمة ما تمتلكه هذه الأمة من مورث وتراث حضاري وثقافي عريق لابد من استثماره لتأصيل وترسيخ ثقافة التنمية البشرية في اليمن، وتوظيفها لتطوير المناخ الثقافي للتنمية وتحفيز طاقات المجتمع، لخدمة عملية التنمية والرقي.

• اتجاهات دليل التنمية البشرية في اليمن.

على الرغم مما تحقق لليمن من إنجازات اقتصادية وإنمائية طوال الأربعة العقود الماضية من تاريخها الحديث، إلا أنها ما تزال تعد واحدةً من أفقر الدول والأقل نمواً في العالم. فاليمن لم تبدأ في مسيرتها التنموية إلا في أوائل سبعينات القرن الماضي من خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي (1974/73-1976/75)، ثم توالت بعده العديد من البرامج والخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إطار (1-5) البرنامج الإنمائي الثلاثي في اليمن

يعد البرنامج الإنمائي الثلاثي للفترة (1974/73-1976/75) منعطفاً تاريخياً واقتصادياً هاماً أسهم في تأسيس وبناء أطر الدولة اليمنية الحديثة وتخطيط حياتها الاقتصادية ورسم الملامح الأساسية لتنميتها في المستقبل.

وعقب تحقق الوحدة المباركة عام 1990، وبالتحديد منذ العام 1995م دخلت اليمن مرحلة جديدة من مراحل التخطيط للتنمية، حيث عملت الحكومة على ربط أهداف التنمية الألفية بالاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية، سواءً في الرؤية الاستراتيجية لليمن (2025)، أو في استراتيجية التخفيف من الفقر (2003 - 2005)، أو في الخطط الخمسية الثلاث الماضية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الماضية بدءاً من العام (1996) وحتى العام (2010م)، وقامت الحكومة بربطها بأهداف التنمية الألفية للتنمية البشرية، كما قامت بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية المتعاقبة، بهدف تحقيق التوازنات المالية والنقدية.

إطار (1-6) الثورة الشبابية الشعبية والتنمية البشرية

أسهم التعامل الأمني مع الثورة الشبابية الشعبية في اليمن 2011 في تزايد حالة الفوضى والصراع السياسي والأمني والعسكري بما لها من تأثير سلبي على مسار التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، كما تسببت في خلق الكثير من المعاناة للمواطن والوصول إلى حد الكارثة الإنسانية وانضمام مئات الآلاف من السكان إلى الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب نزوح مئات الآلاف من السكان بسبب المعارك العسكرية في العديد من المناطق اليمنية.

ومع ذلك فإن للثورة الشبابية الشعبية تأثيرات إيجابية متوقعة على العديد من المجالات وبالذات فيما يتعلق بجانب الحقوق والحريات وإطلاق الطاقات في المجتمع وإعمال دولة القانون وتعزيز فرص تطبيق الحوكمة والشفافية والمسائلة.

وبمراجعة المؤشرات الرئيسية عن واقع التنمية وسمات تطورها في اليمن، يمكن القول أن اليمن لا تزال تحتل مرتبة متأخرة في سلم التصنيفات الواردة في تقارير التنمية البشرية الدولية. غير أن ذلك لا يعني أنها لم تتمكن من تحقيق أي تقدم ملموس في مجال التنمية عامةً وتنمية الموارد البشرية خاصة، بل استطاعت اليمن تحقيق عدد من الإنجازات الوطنية والإنمائية الملحوظة على مسار التقدم عامة والتنمية البشرية خاصة.

ولكي نتفهم طبيعة واقع التنمية الاقتصادية وتطوراتها، ومن ثم تقويم عملية النمو وتنمية الموارد البشرية التي ينشدها المجتمع، لابد لنا من الإشارة إلى أن مسار التنمية في اليمن، كبلد من أقل البلدان نمواً في العالم، يختلف عن غيره من مسارات التنمية في الكثير من بلدان المنطقة

والعالم، وذلك سواءً من حيث دخولها المتأخر في مضمار التقدم والبدء في ممارسة التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية مقارنة بالتاريخ المبكر نسبياً لمسيرات التنمية في كثير من بلدان دول العالم النامية، أو من حيث الافتقار لنمط الاستقرار السياسي والأمني الداعم والمشجع على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التعرض للعديد من الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى وجود بعض العوامل الطبيعية والاجتماعية أو السكانية والديمغرافية الصعبة الخاصة باليمن.

جدول (1-1) تطور دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات

المحافظة	2003		2010	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
إب	0.437	15	0.526	11
أبين	0.544	4	0.562	7
الأمانة	0.587	2	0.604	2
البيضاء	0.483	10	0.510	14
تعز	0.516	7	0.532	10
الجوف	0.447	13	0.519	13
حجة	0.426	17	0.450	20
الحديدة	0.425	18	0.502	15
حضرموت	0.553	3	0.604	3
ذمار	0.364	20	0.472	19
شبوة	0.508	8	0.580	5
صعدة	0.441	14	0.433	21
صنعاء	0.454	12	0.567	6
عدن	0.623	1	0.610	1
لحج	0.524	6	0.554	9
مأرب	0.534	5	0.587	4
المحويت	0.428	16	0.525	12
المهرة	0.494	9	0.483	17
عمران	0.415	19	0.489	16
الضالع	0.470	11	0.561	8
ريمة	...	...	0.474	18

لقد تميز مسار التنمية في اليمن بوجود معوقات وظروف غير مواتية لتحفيز حركة النمو والتنمية، سواءً منها الطبيعية والهيكلية المتأصلة في تركيبته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، أو الطارئة وبروز التوترات والخلافات السياسية والأمنية والعسكرية من وقت إلى آخر، والتعرض للصدمات الاقتصادية والمالية العالمية، ومخاطر حدوث الأزمات الغذائية التي أفضت إلى زيادة مصاعب التنمية وإضعاف معدلات النمو ورفع نفقات تكلفة التنمية البشرية بمفهومها الحديث والشامل.

وبصفة عامة فقد أسهم التحسن الإيجابي في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي في تحسن مؤشرات دليل التنمية البشرية ومستوى الفقر في اليمن. وهذا ما تؤكده التقارير الدولية للتنمية البشرية والتقرير الخاص بتقييم نتائج مسح ميزانية الأسرة(2006/2005). ذلك أن تقارير التنمية البشرية العالمية تشير إلى تمكن اليمن خلال الأعوام العشرة الماضية من تحقيق تحسن نسبي في مؤشرات التنمية البشرية، حيث ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية لليمن من 0.358 عام 2000 إلى 0.403 عام 2005، ثم إلى 0.439 عام 2010 وعلى الرغم من ذلك التحسن إلا أن اليمن ظلت ضمن قائمة الدول منخفضة التنمية البشرية.

• دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات.

شهدت قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات تحسناً ملحوظاً خلال الفترة 2003 – 2010 في معظم المحافظات باستثناء محافظات

شكل رقم (1-1) دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات في 2003

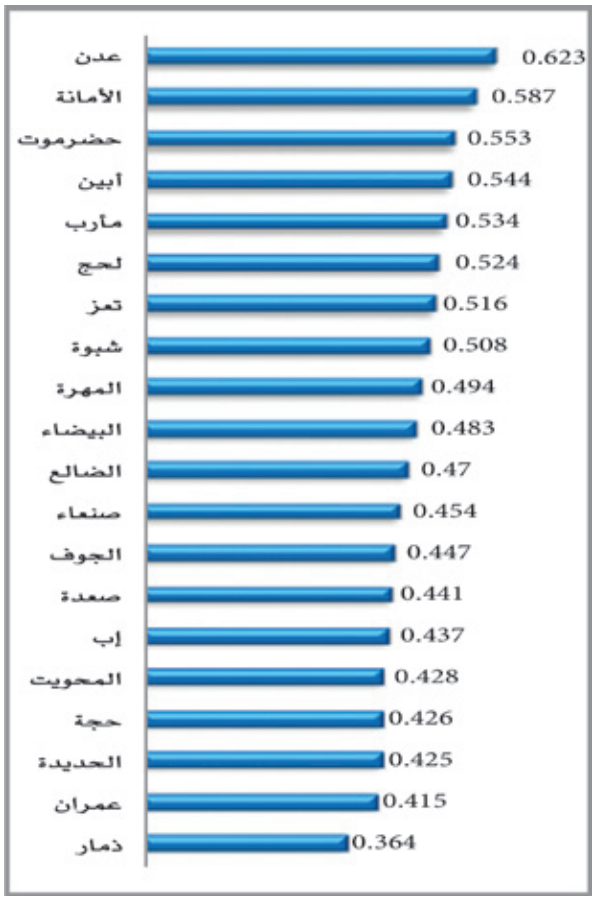

شكل رقم (1 - 2) دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات في 2010

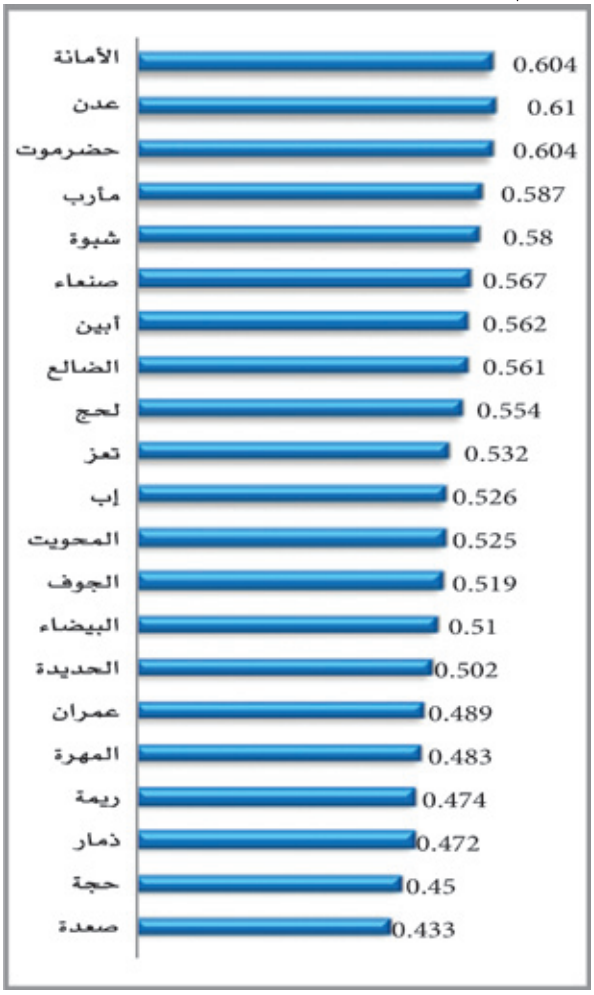

صعدة وعدن والمهرة والتي تراجعت فيها قيمة دليل التنمية البشرية خلال الفترة. ومع ذلك ظلت محافظة عدن تحتل المركز الأول بين المحافظات في قيمة دليل التنمية البشرية، تليها أمانة العاصمة ثم محافظة حضرموت في المركز الثالث، كما تقدمت محافظة مأرب من المركز الخامس في عام 2003 إلى المركز الرابع عام 2010، وتقدمت محافظة شبوة من المركز الثامن إلى المركز الخامس خلال الفترة.

من ناحية أخرى تراجعت قيمة دليل التنمية البشرية في كل من محافظتي المهرة وصعدة بصورة كبيرة، حيث تراجعت محافظة المهرة من المركز التاسع في عام 2003 إلى المركز السابع عشر عام 2010، ويرجع ذلك إلى تراجع قيمة دليل الدخل، وتراجعت محافظة صعدة من المركز الرابع عشر إلى المركز الأخير بين المحافظات نتيجة تراجع قيمة دليل التعليم خلال الفترة، ويعزى ذلك إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها محافظة صعدة خلال الفترة (2003 – 2010).

وتعكس مؤشرات التنمية البشرية على مستوى المحافظات أهمية إجراء تدخلات حكومية أكبر بما تتضمنه من أهداف وسياسات وإجراءات ومشاريع استثمارية في المحافظات ذات التنمية البشرية المتدنية مقارنة بالمحافظات ذات التنمية البشرية المرتفعة، وبما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة على مستوى المحافظات تعمل على استغلال المزايا الاقتصادية والاستثمارية في تلك المحافظات وتسهم في الحد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تلك المحافظات وعلى رأسها الفقر والبطالة.

ثانياً: المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية في اليمن.

تتعدد وتتنوع المقومات والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها الشامل، من كونها طبيعية بما تنطوي عليه من موقع جغرافي ومتغيرات مناخية وتضاريسية، وموارد طبيعية، أو من كونها بشرية ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والديمغرافية، إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية.. إلخ. هذا مع الإشارة إلى أن هذه المقومات المتشابكة والمترابطة قد تكون عوامل ضاغطة ومانعة أو عوامل مواتية ودافعة للنمو والتنمية الشاملة. ويمكن استعراضها في الآتي:

• المقومات الطبيعية.

ونعني بها المقومات التي أوجدها الخالق عزَ وجلَ على هذه الأرض، وسخرها للإنسان، والتي تسهم في تشكيل البناء الداخلي للمجتمع وتركيبته الاقتصادية والاجتماعية بصورة إيجابية أو سلبية. وتتلخص أبرز المقومات الطبيعية المحددة للتنمية في اليمن في التالي:

❖ الموقع الجغرافي.

يتمتع اليمن بموقع جغرافي وتاريخي هام ومتميز، سواءً من الناحية الاستراتيجية أو التجارية أو الاقتصادية، حيث يقع في جنوب شبه الجزيرة العربية، ويطل على كل من البحر الأحمر، وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، كما يهيمن على مضيق باب المندب الذي يفصل بين اليمن ودول القرن الإفريقي، والذي يعد من أهم ممرات الخطوط الملاحية للتجارة الدولية والنقل البحري في العالم. وبفضل ما يتمتع به هذا الموقع الجغرافي من أهمية استراتيجية احتل اليمن مكانة تجارية وحضارية عريقة في المنطقة والعالم عبر مراحل التاريخ.

ويمكن استثمار الميزة النسبية للموقع الجغرافي لليمن في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والاستفادة من دوره التاريخي المتميز كحلقة وصل للتجارة العالمية وإقامة المناطق الحرة، وتوفير المرافق

والتسهيلات البرية والبحرية اللازمة لجذب الاستثمارات، وإقامة العديد من الصناعات التحويلية، وخدمة تجارة العبور(الترانزيت).

❖ التضاريس والمناخ.

لا يمكن الحديث عن المقومات الطبيعة لمسار التنمية في اليمن دون الحديث عن الخصائص الطبيعية لتنوع وتعدد تضاريسه ومناخه،نظراً للتأثير الكبير المباشر وغير المباشر للتضاريس والمناخ على باقي المقومات الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية والأمنية التي يتحدد بموجبها كل من واقع واتجاهات النمو والتنمية بشكل عام، وواقع تكوين البناء الداخلي للمجتمع وطبيعة مسار تحديات التنمية وإيصال الخدمات الأساسية لكافة المناطق السكانية الصغيرة المتناثرة والمتباعدة بشكل خاص.

تنقسم تكوينات اليمن الطبيعية إلى خمس مناطق: (جبلية، وهضبية، وساحلية، وصحراوية، وجزر). وتختلف كل منطقة من هذه المناطق فيما بينها اختلافاً كبيراً سواءً من حيث وعورة التضاريس، أو من حيث طبيعة وظروف الأجواء المناخية التي تتصف بها. كما أنها تختلف كذلك من حيث جودة التربة وكمية سقوط الأمطار ونوعية المنتجات الزراعية والحيوانية، ومن حيث تركيبة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من اليمن أكثر بلدان منطقة شبه الجزيرة والخليج تنوعاً، بما لذلك من تأثير على النشاط الاقتصادي، ويسهم في توفير بيئة استثمارية متنوعة وخلق كثير من فرص الاستثمار، وبالتالي فإن حسن استغلال الميزة النسبية للتضاريس والمناخ سيمثل رافداً هاماً من روافد مسيرة التنمية وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في اليمن.

• الموارد الطبيعية.

❖ الموارد المائية.

تعد اليمن من بين أكثر المناطق فقراً في المياه في العالم، حيث يتراوح معدل سقوط الأمطار بين 500 - 800 ملم سنوياً في المرتفعات، و 50 - 100 ملم في المناطق الساحلية، ودون 50 ملم في المناطق الشرقية والصحراوية، ويقدر إجمالي الموارد المائية المتجددة سنوياً بنحو 2.5 بليون م^3 منها حوالي 1.5 بليون م^3 مياه جوفية، 1 بليون م^3 مياه سطحية، وفي المقابل تقدر المياه المستخدمة بحوالي 3.4 بليون م^3 وبالتالي وجود فجوة مائية بحوالي 0.9 بليون م^3. هذا على الرغم من أن نصيب الفرد الواحد في اليمن لا يتجاوز 150م^3 في العام، مقارنة ب:1250م^3 في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وب:7500م^3 كمتوسط عالمي.

شكل رقم (1-3) التوزيع النسبي لاستخدام المياه في اليمن

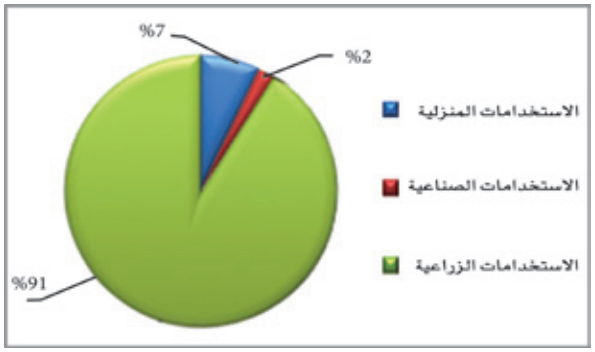

ويعد الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية من أهم عوامل الاستنزاف، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين الأحواض المائية، حيث تتعرض بعضها لاستنزاف يتراوح بين 250- 400%، في حين أن منسوب المياه ينخفض سنوياً بمعدل 4-6م^3 تقريباً، مما يعني سرعة استنزاف لمصادر المياه و تدهور نوعيتها وارتفاع ملوحتها مما يجعلها غير صالحة للشرب أو حتى للري. ويزداد الوضع سوءاً من عام لآخر نتيجة لتزايد إجمالي الاستخدامات بشكل متسارع، حيث تقدر الاستخدامات المنزلية بحوالي 238 مليون م^3 7%، والاستخدامات الصناعية بحوالي 68 مليون م^3 2%، والاستخدامات الزراعية بحوالي 3094 مليون م^3 91% (تروي مساحة قدرها 488 ألف هـ)، تستهلك مزارع القات حوالي 30% من الاستخدامات الزراعية.

❖ الموارد الزراعية:

تعد الموارد الزراعية بمكوناتها النباتية والحيوانية والغابات أحد أهم المصادر الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في اليمن، إلى جانب كونها أحد أهم القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد الوطني، والتي تلعب دوراً أساسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنوع قاعدة الموارد الاقتصادية وتوفير فرص العمل والتخفيف من الفقر وخاصة في المناطق الريفية، وذلك كون الزراعة مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الريفية المتكاملة، وعامل استقرار نسبي للسكان، وللحد من الهجرة الداخلية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها.

وتشكل الزراعة المصدر الرئيس للدخل لحوالي 73.5% من سكان الجمهورية، سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر، أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء، إضافة إلى إسهام القطاع الزراعي في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تصل إلى 12% وفقاً لإحصاءات عام 2010م، وفي تشغيل القوى العاملة بنسبة بلغت نحو33.1% من إجمالي القوى العاملة وفقاً لنتائج مسح

ميزانية الأسرة (2006/2005)، فضلا عن دور القطاع الزراعي الهام في مجال الأمن الغذائي.

شكل (1-4) تغيرات التركيب المحصولي للمساحة المزروعة بين عامي 2005-2010

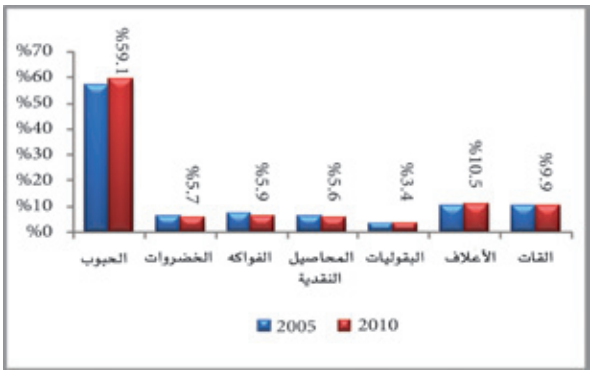

ومع ذلك فإن اليمن محدودة الموارد الزراعية، إذ لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 1.5 مليون هكتار أو ما يعادل 2.5% من إجمالي مساحة الجمهورية. وتبلغ المساحة المحصولية والمستغلة فعلياً 1.3 مليون هكتار عام 2009، وهي مساحة محدودة بالنسبة لحجم السكان واحتياجاتهم الغذائية وأمنهم الغذائي الشامل. في حين يبلغ عدد الحيازات الزراعية نحو 1.2 مليون (حائز)، مما يعني أن متوسط الحائز الواحد لا يزيد عن هكتار واحد.

الجدير بالذكر أن حالة الأمن الغذائي في اليمن تدهورت خلال السنوات الأخيرة بسبب الاعتماد المتزايد على الواردات، حيث لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح 7.8% خلال عام 2010.

❖ الموارد السمكية:

تشكل الأسماك أحد أهم الموارد الطبيعية الواعدة في اليمن، بحكم امتداد سواحله ومياهه الإقليمية الغنية بالأسماك والأحياء البحرية المتنوعة، وتتضمن هذه الموارد مناطق اصطياد سمكي تصل إلى حوالي 41 ألف كم مربع. وعلى الرغم من أن المساهمة الحالية لقطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد عن 1.6% فقط، إلا أن هذا القطاع يعد من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق النمو من خلال توسيع الإنتاج وزيادة العائدات وتحفيز النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ويمثل النشاط السمكي مصدراً رئيساً لتشغيل العمالة وتوليد الدخل في المناطق الساحلية وله الدور المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير العملة الصعبة والمساهمة في التخفيف من الفقر، حيث يعتبر من الموارد ذات الأهمية النسبية.

❖ الموارد المعدنية

تؤكد بعض المؤشرات العامة عن الموارد المعدنية في اليمن على توفر العديد من المعادن والخامات غير النفطية الواعدة والتي يتوقع منها أن تسهم وبفعالية أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر في اليمن، وذلك بالنظر لما تزخر به الأرض اليمنية من ثروات معدنية باحتياطيات مشجعة، حيث تظهر بعض الدراسات الجيولوجية توفر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي مازال أغلبها دفيناً في باطن الأرض، ولم تستغل الاستغلال الأمثل نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في العديد من مواقع هذه الخامات وذلك نتيجة للعديد من المعوقات التي تحد من الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

❖ النفط الخام والغاز الطبيعي:

تعد الموارد النفطية - ممثلة بقطاع استخراج وتصدير النفط الخام والغاز - أحد أهم الموارد الرئيسة والهامة التي يعول عليها في عملية التنمية في اليمن خلال السنوات القادمة، حيث يمتلك اليمن احتياطيات كبيرة نسبياً من الغاز الطبيعي، وستسهم عملية استغلالها في تعزيز النمو والتنمية، فضلاً عن توفير فرص عمل متزايدة في هذا القطاع والقطاعات المتشابكة معه.

إطار (1-7) مشروع الغاز الطبيعي المسال

في سبتمبر 2005م وقعت الحكومة مع مجموعة من الشركات الدولية على اتفاقية استغلال الغاز الطبيعي المسال. وقد تم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع الاقتصادي الهام والبدء في تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال إلى الخارج من ميناء بلحاف محافظة شبوة على البحر العربي في 2009/11/7م، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 4.5 مليار دولار.

وقد ارتفع عدد القطاعات الإنتاجية للغاز من 6 قطاعات في عام 2005م إلى 12 قطاعاً في عام 2010م، في حين زاد حجم المخزون الاحتياطي من الغاز من 16 تريليون قدم مكعب إلى أكثر من 18.6 تريليون قدم مكعب خلال الفترة نفسها.

ويلعب القطاع النفطي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، حيث يعد أكثر القطاعات الإنتاجية إسهاماً في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة بلغت في المتوسط حوالي 27% خلال الفترة 2005-2010م، وفي الإيرادات العامة للدولة بنسبة 67%، وفي قيمة الصادرات الإجمالية بـ90%. وترتبط أهمية القطاع النفطي بالمزايا الاقتصادية النسبية التي يوفرها هذا المورد باعتباره مصدراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، من

خلال الارتفاع بمستوى الصادرات وتحقيق عائدات مالية هامة لتمويل نفقات الدولة الجارية والاستثمارية.

جدول رقم (1-2) المؤشرات الرئيسية لأداء قطاع النفط الخام خلال السنوات 2006-2010 (مليون برميل)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	معدل النمو %
الإنتاج النفطي السنوي	146.1	133.3	116.7	107.4	103.6	100.1	-6.2
نصيب الحكومة منه:	88.2	87.4	74.2	71.5	60.8	61	-6.9

المصدر: وزارة النفط والمعادن - إحصاءات النفط والغاز والمعادن 2010

وعلى الرغم من تلك الأهمية إلا أن مستويات إنتاج النفط في اليمن قد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، حيث انخفض إنتاج النفط من 146.1 مليون برميل عام 2005 إلى 100.1 مليون برميل عام 2010 أي بمعدل سالب 6.2%، وقد نتج هذا التراجع أساساً عن انخفاض كميات الإنتاج في القطاعات الإنتاجية الحالية في مأرب والمسيلة. ونتيجة لذلك تراجعت حصة الحكومة من الإنتاج الصافي للنفط بمعدل سنوي قدره 6.9-%.

❖ المقومات البشرية.

تحتل الموارد البشرية أهمية كبيرة في أي نشاط اقتصادي وتنموي، كونها تشارك كلاً من المقومات الطبيعية والاقتصادية في تحديد واقع واتجاهات النمو والتنمية في أي مجتمع. بل يمكن القول أن الموارد البشرية تأتي في مقدمة المقومات والموارد الأخرى، باعتبار أن البشر هم من يقومون بكل العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك. وبذلك هم وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد. وتتميز اليمن بوفرة نسبية كبيرة في مواردها البشرية مقارنة بالعديد من البلدان في المنطقة، وهذه ميزة نسبية إذا ما أحسن استغلال هذا المورد من خلال الاهتمام بتنمية القدرات، حيث يبلغ سكان الجمهورية اليمنية حوالي 23.2 مليون نسمة عام 2010م، منهم 54.5% في الفئة العمرية (15-64 سنة) أي ضمن فئة القوى العاملة.

إطار (1-8) مؤشرات تنموية

- نسبة الأمية بين السكان البالغين 45.3%.
- نسبة الالتحاق بالتعليم العام 69.8% من إجمالي السكان.
- نسبة التسرب من التعليم العام 7%.
- نسبة التغطية الصحية للسكان 67% من إجمالي السكان.
- نسبة سوء التغذية بين السكان 34%.

ومع ذلك فإن هذه الكتلة البشرية تعاني من تحديات ومعوقات تحد من عملية الاستفادة منها بشكل كافٍ. ومن أهم تلك التحديات التركز السكاني، حيث إن 68.3% من مجموع السكان يتركزون في الهضبة الوسطى والمرتفعات الجبلية، وما يتطلبه ذلك من ارتفاع كبير في تكاليف البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لتحسين مستوى معيشة السكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية. وتتوزع النسبة الباقية 31.7% في باقي مساحة الجمهورية، وإلى جانب التركز السكاني في المناطق الجبلية، فهناك تشتت سكاني كبير يصل إلى قرابة (133 ألف) تجمع سكاني، فضلاً عن تدني معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد في الضغط على منظومة المرافق الخدمية وقاعدة الموارد الاقتصادية المحدودة، إلى جانب الارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وفي مظاهر الفقر وتدني المستوى المعيشي للسكان، وإلى استمرار تحدي الأمية وضعف المستوى التعليمي والصحي لدى العديد من فئات المجتمع المختلفة.

شكل (1 - 5) السكان حسب الفئة العمرية لعام 2010

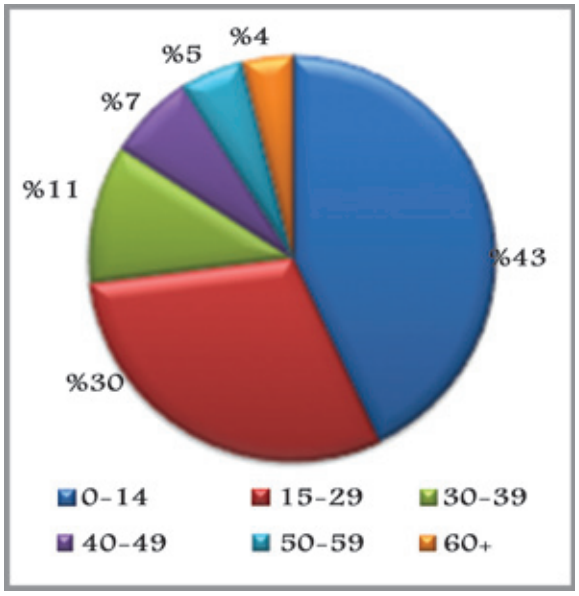

ولذا فإن مسألة تنمية قدرات وطاقات الإنسان اليمني، تتطلب تركيز الجهود الوطنية نحو تطوير وتحسين المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للمجتمع.

ثالثاً: اتجاهات الأداء الاقتصادي الكلي وعلاقته بالتنمية البشرية.

تنبثق أهمية تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي الكلي وتقييم اتجاهات تغيراته الهيكلية بوجه عام، وتغيرات النمو الاقتصادي بوجه خاص، من أن مدلول النمو الاقتصادي وتطور الأداء الاقتصادي والاجتماعي يشكلان عاملان متلازمان وشرطان ضروريان للتخفيف من ظاهرة تفشي الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

إطار (1-9) أحداث العام 2011

أسهمت أحداث العام 2011م في تكبد اليمن خسائر اقتصادية وإنمائية ضخمة وكبيرة بسبب ضخامة ما استنزفته التوترات والمظاهر المسلحة من أموال طائلة تحملتها خزينة الدولة، فضلاً عن ما أدت إليه من شلل شبه تام في الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية، وفي انقطاع وتوقف العديد من مرافق وأجهز الدولة الخدمية والإنمائية، بصورة مؤلمة للمواطنين ومقلقة للجميع سواءً في الداخل أو الخارج.

وخلال الفترة (2006-2010) سجل الأداء الاقتصادي الكلى لليمن نتائج إيجابية، على الرغم من المتغيرات السلبية الدولية والمحلية، مثل أزمة الغذاء العالمية، والأزمة المالية العالمية وما صاحبهما من الصدمات والتداعيات الخارجية، إلى جانب المستجدات والقلاقل الأمنية الداخلية، وتراجع إنتاج النفط، ومحدودية الدعم الإنمائي الخارجي وضعف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى اليمن، فضلاً عن ضعف الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص.

جدول (1-3) اتجاهات النمو السنوي (%)

البيان / الأعوام	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة
الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي	4.64	3.48	4.01	4.30	6.8	4.90
الناتج المحلي غير النفطي	8.50	7.15	6.43	6.21	7.10	7.07
الناتج المحلي النفطي	-8.79	-11.72	-8.11	-6.81	7.2	-3.97

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2010م.

وتشير البيانات الواردة في الجدول (1-3) أن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة (2006-2010م) بلغ حوالي 4.9%، والذي جاء بشكل أساسي من النمو في جانب الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية وبمعدل سنوي متوسط يصل إلى 7.1% خلال الفترة، الأمر الذي انعكس في تحسن معدل التشغيل في الاقتصاد وتراجع معدل البطالة من 16.1% عام 2006م إلى 15% عام 2009م.

شكل (1-6) مساهمة القطاعات في تركيب الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006 - 2010

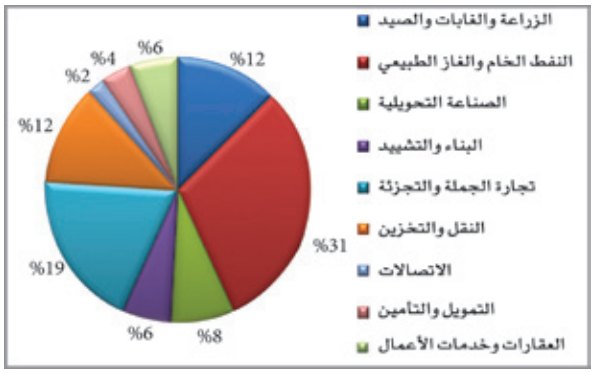

من ناحية أخرى وبتحليل الأداء القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أن قطاع النفط والغاز ما يزال يحتل المركز الأول في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة سنوية متوسطه تصل إلى 26.2% خلال الفترة 2006 – 2010م على الرغم من تراجعه السنوي من 31.2% من الناتج المحلي عام 2006 إلى 18.8% عام 2010م، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة بنسبة متوسطة تصل إلى 16.3% خلال الفترة ثم الزراعة بنسبة 10.5% والنقل والتخزين بنسبة 10.4%.

وبالنظر إلى التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006 – 2010م) يتضح الآتي:

1. غلبة ونمو مساهمة القطاعات الخدمية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تصل إلى 52% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، وهذا التحول الهيكلي يعكس أهمية هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني وتوسع دورها وعلاقاتها التشابكية مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.
2. الجمود النسبي لقطاعات الإنتاج السلعي على الرغم مما تحظى به هذه القطاعات من أهمية اقتصادية واجتماعية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي اليمني.
3. تراجع الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز من سنة إلى أخرى.
4. تواضع حصة ومساهمة القطاع الزراعي مقارنة بحجم الإمكانيات التي يمتلكها هذا القطاع وحجم القوى العاملة التي يشغلها، وهذا التدني يعكس المعوقات الهيكلية والطبيعية المزمنة التي يعاني منها، وأبرزها زيادة ظاهرة الجفاف وقلة المياه وتدهور الأراضي الزراعية، إلى جانب تخلف أساليب الزراعة والصيد، وتواضع الاستثمارات في المجالين الزراعي والسمكي، فضلاً عن صعوبات التسويق والتصدير، وتنامي معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وما يترتب عليها من إهمال للأرض وترك الأنشطة الزراعية والرعوية.

إطار (1-10) مرتكزات النمو الاقتصادي

- تنويع الإنتاج وتطوير قاعدة الاقتصاد الوطني والاستفادة من استغلال المزايا النسبية للموارد والأنشطة الاقتصادية الواعدة.
- التركيز على الاستثمار الخاص.
- تكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية.
- تطوير البنى التحتية والمرافق الخدمية ذات العلاقة بالتنمية عامة وبالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية الواعدة خاصةً.
- الاهتمام بالاستثمار في عنصر رأس المال البشري.

• النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر :

تؤكد أدبيات وتقارير التنمية البشرية على أهمية النمو الاقتصادي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وبالذات النمو المرتبط بخلق فرص العمل، والمقترن بالإنصاف والعدالة الاجتماعية في توزيع ثماره على مختلف فئات وأقاليم المجتمع وفي التخفيف من مظاهر وحدة الفقر وسوء الأحوال المعيشية.

ويأتي هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع في صدارة أهداف التنمية الألفية التي تعهدت بتحقيقها أكثر من 147 دولة من دول العالم عام 2000م ومنها اليمن، التي تعاني من تفشي ظاهرة الفقر وصعوبة الحياة المعيشية لدى قطاع كبير من السكان . وفي هذا الصدد يشير تقرير الفقر في اليمن الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في صنعاء خلال عام 2010 إلى تراجع مؤشرات الفقر في اليمن في العام 2010 مقارنة بمؤشراته في عام 2006، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر العام في عام 2010 حوالي 33.21% مقارنة بحوالي 34.8% في عام 2006، أما نسبة السكان الذين يعانون من فقر الغذاء قد ارتفعت من 12.5%

جدول (1-4) مؤشرات ظاهرة الفقر في اليمن

المؤشرات	2006	2010
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (العام) (%)	34.8	33.21
- الحضر	20.7	18.94
- الريف	40.1	38.99
السكان تحت خط الفقر المدقع (%)	12.5	16.15
- الحضر	4.3	5.74
- الريف	15.5	20.06

المصدر مسح ميزانية الأسرة لعام 2006.

عام 2006 إلى 16.2% عام 2010م. وبذلك يمكن القول: أن تحقيق الهدف الأول للتنمية الألفية في اليمن والمتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع وتخفيض عدد الفقراء إلى النصف في العام 2015م أمر مستحيل وبعيد المنال، وخاصة بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها اليمن خلال عام 2011 وما نتج عنها من آثار سلبية على الحياة المعيشية للسكان، والتي أسهمت في انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني. وتفيد التقديرات بارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 54.4% من السكان عام 2011.

إطار (1-11) وسائل أساسية للحد من مشكلة التضخم في اليمن

- النظر إلى مشكلة التضخم من منظور اقتصادي شامل وليس من منظور نقدي .
- مواجهة الاختلال في الهيكل الإنتاجي. والتحكم في إدارة السيولة المحلية وتخفيض معدلات نمو العرض النقدي.
- رفع كفاءة أساليب وأدوات السياسة النقدية والمالية.
- الحد من الاحتكار في مجال استيراد السلع بشكل عام والسلع الغذائية بشكل خاص. مع ضرورة تكوين مخزون سلعي استراتيجي لمواجهة تغيرات عرض وأسعار الغذاء.

ويأخذ الفقر في اليمن طابعاً ريفياً، حيث يحتضن الريف نحو 84% من الفقراء. ويعود التباين بين الريف والحضر في نسبة الفقر إلى أسباب عديدة أهمها : استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات، مقابل تراجع نمو القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقراء في الريف، فضلاً عن محدودية فرص التمويل، وانخفاض الإنتاجية في العمل الزراعي، خاصة في ظل استمرار الوسائل الإنتاجية التقليدية، وعدم مواكبة الأساليب الحديثة في الإنتاج.

من ناحية أخرى يمكن قياس تأثير النمو الاقتصادي على جهود التخفيف من الفقر في اليمن خلال الفترة (2006 – 2010) من خلال قياس تطور نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وتحقيقه معدلات نمو متوسطة خلال الفترة بصورة جيدة وصلت إلى حوالي 9.5% في المتوسط بالريال وحوالي 7% بالدولار، ومع ذلك فإن جزءاً كبيراً من هذا النمو كان نمواً اسمياً وليس حقيقياً يعبر عن تحسن مستوى رفاهية الفرد الاقتصادية وتحسن مستوى معيشته، ويمكن التدليل على ذلك من خلال قياس فارق النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والبالغ في المتوسط السنوي خلال الفترة حوالي 15% مع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة والبالغ في المتوسط 4.9%. بمعنى أن ثلثي النمو في الناتج الجاري كان عبارة عن انعكاس للتغيرات في الأسعار (زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد)، والتي بلغت في المتوسط السنوي خلال الفترة حوالي 11.2% والتي بدورها انعكست على مستوى دخل

الفرد وقللت من جدوى التحسن في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

وبصفة عامة يمكن: القول إن انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية إلى جانب الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة (2006 – 2010) قد أسهم في زيادة تكلفة المعيشة بنسبة أكبر من زيادة متوسط الدخل الفردي من الناتج القومي. ومن ثم فقد كان لهذه المتغيرات الدور الأكبر في الآثار السلبية على حياة غالبية فئات سكان وأقاليم الجمهورية ، وبالتحديد سكان المناطق الريفية الأكثر فقراً.

جدول (1-5) الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق و نصيب الفرد منه للأعوام 2006 - 2010

البند	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان (ألف نسمه)	20901	21539	22198	22864	23،584
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق (مليار ريال)	4266	4846	5711	5486	6002
متوسط سعر $ /ريال	197.05	198.95	199.78	202.85	219.59
معدل التضخم %	10.6	7.9	18.8	9.0	11.2
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي					
ريال	204085	224980	257288	239929	254501
دولار	1036	1131	1288	1183	1159

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي 2010.